

وقد فهمنا بوضوح على ما هيته من حيث هي والآن نرصد ان يتوقف
معرفة ما هيته المتبرها باعتبار الاول على معرفة ما باعتبار الثاني
فلا بد ووضوح في شرح الاشارات ان تعرف الخبر بالصدق والكذب
فغير مستحق اورد ه تقسيم الاسم وتعيين معناه من بين سائر
التركيب فلا بد ورواقه بعضهم الخبر كلام له خارج صدق او كذب
تقوما مرتبه فان مدلوله وهو قيا مرتبه حاصل قبل التكثير بالخبر فان
وفاي الخارج فليصدق والا فهو كذب ولا واسطه بينهما وان لم يجل
صدقا وكذا كان انبها وتحتار بعض المتأخرين ان الخبر هو ما
منه من حكمه منسبة اعداها الى الاخر منسبة خارجية بحسب الكذب
عليها فيتحقق الخبر التفتيشا ويخرج منه ما تركب من غير منسبة وكذا
التركيب التفتيشية والنسبة الخارجية يحكم بصدقها انما يشبه
ويكبر ان ما تشبهه فالاعراض لا يصفى الصدق فيطابقها في
مع الاعراض لها فان فدا سعا او على البدل فما صدقيه واحد منها
هو موصوف بالصدق من جهة مطابقتها للاعتقاد والكل اوجه والكذب
ايضا من جهة الاعتراض في المطابقة للخارج واعراضها فهو منسبة
بين الصدق والكذب واذا قيد حكم الخبر بزمان او بعدا اخر صدقه
يتحقق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك التوقيت ويعدمه فيه
او معه او فاخر بغيره صدقه فيحققه فالجمله وكذا به معاملة فان
قد صدق خبرا زيدا واروث الاستقبال فان يتحقق ضربك اياه في
من الاوقات المستقبلة فصدوقه والا فكان كاذبا اذا قلنا ان
يوم الجمعة واقاما فان صدقه متى تحقق ضربك اياه ويتحقق ذلك
الصدق معه وكذا به ان لا يرضيه اوجه غيره يوم الجمعة اوجه غيره
القيام وكذا ان كان القيد ممتنع كقولك اضربه في زمان لا يكون
ماضيا ولا حالالا ولا مستقبلا فانما الخبر يكون كاذبا وما اورد
على احتمال الخبر بالصدق والكذب فهو ضرب من افراد مطلق الخبر
فلا اعتبار ان احدها من حيث ذات الخبر مع قطع النظر عن
كون خبرا جزئيا او تائيا من حيث عروض هذا المصهور في فتوى
الاحتمال له باعتبار الثاني في لسانه في لزوم الاحتمال بالاعتبار
الاول كما انه يمكن التنبؤ وانما حاصل الخبر هو الكلام المقتض
الصدق والكذب لا حصل ذاته الا بحقيقته من غير تعلق الخبر
والاذا التي تعلق بها الكلام كان يكون من الامور القبرية

ان لا يثبت انما هو الصدق ولا يقبل نفيها الا الكذب فتقول غير
معصوم فلا ن من اصل الحق وتقول من اصل النكاح والصدق
والكذب على مثلما سألنا نظرا في الصورة منسبة اولى ما ذكره
اولا التكثير وبخبر الله ورسوله اذا نظرنا الى حقايقها المتقين
وتعلمنا النظر بما زاد على ذلك خبرها الخبر هو الله المتعبد
انما اذا نظرنا الى ما يدعى ذلك وهو يكون الخبر هو الله المتعبد
المعصوم من الكذب معناه ونفيا لا يثبت بخبر الصدق لا غير
ومثله الاخبار من الامور القبرية ابتداء كقولك لا تخافوا ولا
من الواحد وانها كقولك هل الخالق الله قد عرف نفسه واحد
في ذاته وفي صفاته وفي افعاله ويتخذ ذلك قارة بجهلها غير
تظلمها ولا بد على ذلك وانما اذا نظرنا الى ارضيتها القطعية فيخذ
بجهل الصدق لا غير من اخبارها بجهلها بالاعتقاد في ذاته وصورته
فظرفا اذا نظرنا الى ما يدعى كذب كقولك المعتزلة الارادة الالهية
لا تدين بالكلية ولا بالعصية ويتخذ ذلك من عقاب يدهم الفاسدة
فانما اذا قصر النظر على محض حقايقها القوية بجهلها انما اذا نظر
الى ارضيتها من عواردة الله ارفع الاحتمال وتعين الكذب ومثله
الاخبار غلاة الصلوة من غير الاربعة اقل من ثلثة ثم ان
الخير بالنظر لا يعين له انما مقطوع بصدق كالمعلوم ضرورة مثل
الواحد ضعفا لا تدين انا مستدلا لا اكتمل الى النسبة الما ارجع
ومعنا المعلوم بصدق خبر الصادق وهو الله تعالى ورسوله وبعض
الخبر المنسوبة في سيدنا محمد وان جعلنا عينه والمؤمنين فخطا
او قلنا ومعنى انما المطلق كذبه كالمعلوم خلاف ضرورة
وكل خبر يسمي في اصطلاح الحديثين بالموضوع ومن ذلك سائر
التي هي في نفسه ومن المطلق كذبه خبر مدعي الرضا الذي يجره
وما اقتضت في الحديث ولو يوجد عند رواية الحديث واحدا لم يقل
احادها فما يفرق في الاعين في قوله انما كالتصريح امامة علي في قوله
عليه السلام وانما الخليفة منكم فمقر ذلك دليل على القطع
بصدقهم وذكره في العيون خبرا واحدا شرطها ان يكون موافقا
للقيل القطعي ومنها ان لا يخالف الكتاب المطاوع والاجماع ومنها
ان لا يكون واردا في عبادته بغيره المادي بان يحتاج الناس كلهم اليه
حاجة مستأجرة مع كونه محزون ولهذا سخن الحنفية خبره بقول الرضا